مركز الدراسات الإستراتيجية STRATIGIC STUDIES CENTER SSC
جامعة الدفاع الوطني

جامعة الدفاع الوطني

قراءة في مضامين أول استراتيجية للأمن القومي الألماني

فريق المراجعة الاستراتيجية
Strategic Review team (SRT)

2026

قراءة في مضامين أول استراتيجية للأمن القومي الألماني

SSC-P-20/ 2026

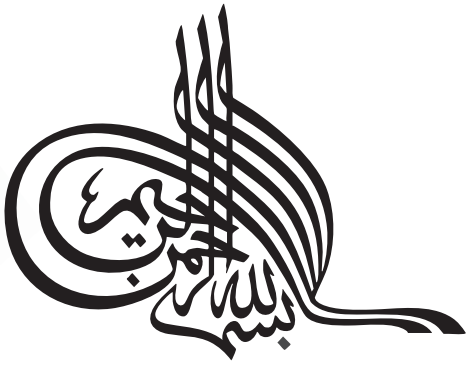
العميد البحري الركن
سلمان بن حسين الحربي

جامعة الدفاع الوطني
مركز الدراسات الاستراتيجية
الطبعة الثانية، أغسطس 2026

تعبر الآراء والتحليلات الواردة في هذه الورقة عن رأي الكاتب، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمركز الدراسات الاستراتيجية أو جامعة الدفاع الوطني.
جميع حقوق النشر محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية، ولا يجوز إعادة نشر هذه الورقة أو أي جزء منها إلا بالإشارة إلى المصدر.

إيماناً بأهمية النشر في إثراء الحوار الفكري ودعم المكتبة
الوطنية بنتاج علمي متميز،
يسرّ مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الدفاع الوطني
تقديم هذا الإصدار كمساهمة في دعم المعرفة وتبادل الآراء.
حيث نسعى دائماً إلى فتح باب النقاش العلمي؛
لذا، نرحب بقبول الردود والمشاركات والمساهمات الفكرية
التي تثري هذا الموضوع من مختلف الزوايا.

للتواصل
مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الدفاع الوطني


بسم الله الرحمن الرحيم

من لا ينظر إلى مَن سبقوه
لن يكون لديه ما ينظر به
إلى من سيأتون بعده



إدمـونـد بيـركمـن

كتابه تأملات في الثورة الغرنسية (١٧٩٠)

الفهرس

فهرس المحتويات

عدد	الموضوع	الصفحة
١ـ	مقـــدمة.	١ ـ ٣
٢ ـ	استراتيجية الأمن القومي (الوطني).	٤ ـ ٦
٣ ـ	استراتيجية الأمن القومي الألمانية.	٧ ـ ٨
٤ ـ	المسار التمهيدي.	٨ ـ ١٠
٥ ـ	مسار وثيقة الأمن القومي.	١٠ ـ ١٠
٦ ـ	ألمانيا في أوروبا والعالم.	١٠ ـ ١١
٧ ـ	عقدة الذنب الألمانية (Schuldkult).	١٢ ـ ١٤
٨ ـ	القيم والمصالح.	١٥ـ ١٦
٩ ـ	الثقافة الإستراتيجية.	١٧ ـ ١٨
١٠ ـ	امسار الاستراتيجية الخاصة للتعامل مع الصين.	٢٠ ـ ٢١
١١ ـ	الدروس المستفادة.	٢٢ ـ ٢٣
١٢ـ	الخاتمة.	٢٤ ـ ٢٥

المقدمة

تقديم

يتحدث الاستراتيجيون دائماً عن تعقيدات البيئة الاستراتيجية وصعوبة إدارة التحولات فيها، فهي بيئة تضجّ بالتوترات التاريخية، والمتأزمات الجغرافية مقرونة بسرعة المتغيرات فيها. حتى قال الشاعر الفرنسي تشارلز بيغوي (١٨٧٥ – ١٩١٤) في عام (١٩٠٩م) معبراً عن هذه البيئة بأن: «العالم تغير في السنوات الثلاثين الأخيرة أكثر مما تغير منذ ولادة يسوع المسيح». هذا يعني أنه يتحدث تقريباً فيما بعد عام (١٨٧٩م) وما سمع به أو شاهده من أحداث ووقائع أوقدت فكر هذا الشاب ليعلن عن مقولته هذه. ولد بيغوي بعد (٥) سنوات فقط من اكتمال انتصارات الداهية الألماني أوتو فون بسمارك (١٨١٥ – ١٨٩٨) وضمّه الألزاس واللورين الفرنسيتين لألمانيا الطامحة لمواكبة توسعات الجارتان بريطانيا العظمى، وفرنسا، في قارتي آسيا وإفريقيا. وعايش شاعرنا أيضاً التحولات الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وقوة تمدد الشركات التجارية الاستعمارية لهولندا وا\إنجلترا، والضربات الاقتصادية والعسكرية التي تعرضت لها الإمبراطورية العثمانية في أماكن كثيرة منها أرمينيا، وكريت، ومقدونيا.

كل هذه التغيرات السريعة والمربكة أدت في النهاية لاشتعال الحرب العالمية الأولى في منتصف عام (١٩١٤م)، والتي كان من الممكن لبيغوي أن يُشارك في أبرز معارك جبهتها الغربية،

لولا أنه قُتل برصاصة في الرأس قبل موقعة المارن الشهيرة تلك التي هُزم فيها الألمان من قبل تحالف ثنائي فرنسي بريطاني فُأوقفوا دون باريس. وهي المعركة التي قيل إن رئيس الأركان الألماني فون مولتكه ذهب بعد إيقاف تقدم جيشه، لمقابلة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني ليقول له: «صاحب الجلالة، لقد خسرنا الحرب»، ليخسر هو أولاً وظيفته بعزله من منصبه قبل أن يخسر الإمبراطور نفسه الحكم بعد أربع سنوات.

أحداث متسارعة، في عالم معقد ويزداد تعقيداً. لم يعش بيغوي ليرى استرداد المقاطعات الفرنسية المفقودة، وتأثر الاقتصاد العالمي وتأثيره على الدول، ولم يعرف أن بلده فرنسا بتاريخها وحضارتها ستسقط في يد الألمان في الحرب العالمية الثانية، ليعود الألمان ويخسروا الحرب مرة أخرى ويظن العالم أنه تنفس الصعداء، فتبدأ دورة التغيرات الطبيعية من جديد، فإيديولوجيات مختلفة تتناحر، وتسليح تقليدي يتزايد، وأسلحة فتاكة تتطور، وقفزات علمية هائلة في المجالات العسكرية والمدنية، ليدخل العالم في دوامة الترقب والشك، مع اضمحلال القوة لدول مثل (ألمانيا، إيطاليا، اليابان) وبروز أخرى مثل (الاتحاد السوفيتي)، وتطلع لبعث مجد قديم عند دول ثانية. صب جميع هذا في إنتاج معرفة إنسانية مدفوعة بطبيعة حذره، تحاول أن تحيط بالتهديدات والمخاطر التي قد تعرقل من نمو ورخاء الدول بل وربما تهدد بقاءها. ووصلت

هـذه المعرفـة الإنسـانية إلـى قناعـة أن الأمـن القومـي أو الوطني اختـر مـا شـئت مـن عبـارة لا يتحقـق دون تكامـل واندمـاج بيـن جميـع عناصـر وأدوات القـوة الوطنيـة.

استراتيجية الأمن القومي (الوطني)

استراتيجية الأمن القومي (الوطني)

بـدأت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة المنتصـر الأكبـر فـي الحـرب العالميـة الثانيـة برسـم ملامـح مفهـوم الأمـن القومـي وذلـك فـي عـام (١٩٤٧م)، حتـى تبلـورت الفكـرة فـي صياغـة اسـتراتيجية تسـعى لضبـط هـذا التنسـيق الشـامل تحـت وثيقـة اسـتراتيجية الأمـن القومـي التـي نـص عليهـا قانـون إعـادة تنظيـم وزارة الدفـاع الأمريكيـة (جولدووتـر – نيكـولاس ١٩٨٦م)، لتصـدر أول وثيقـة لاسـتراتيجية الأمـن القومـي الأمريكـي فـي عـام (١٩٨٧م) فـي عهـد الرئيـس رونالـد ريجـان. وتتابـع بعدهـا صـدور الاسـتراتيجيات حتـى وصلـت إلـى (١٩) اسـتراتيجية للأمـن القومـي خلال تعاقـب (٧) إدارات علـى البيـت الأبيـض. ومـن هنـا استشـعرت كثيـراً مـن الـدول أهميـة أن يكـون لهـا نهـج مماثـل يوجّـه ويحكـم آليـة عمـل وزارات الدولـة وهيئاتهـا ولـو اختلفـت المسـميات عـن المسـمى الأمريكـي. bإذن، ليـس مـن بـاب التـرف أن تسـخّر الـدول جهودهـا لصياغـة اسـتراتيجية لأمنهـا القومـي (الوطنـي) تهـدف منهـا إلـى توحيـد جهـود الدولـة للحفـاظ علـى قيمهـا وتحقيـق مصالحهـا الوطنيـة، وذلـك بعـد أن يفهـم الاسـتراتيجيون البيئتيـن الداخليـة والخارجيـة وتحليـل قـدرات وتأثيـر كل الفاعليـن فيهمـا.

ومـن ثـم لـم يكـن مسـتغرباً أبـداً أن تعلـن بعـض الـدول عـن نشـرها لاسـتراتيجيتها للأمـن القومـي، بـل أصبـح هـذا مـن بديهيـات الفكـر السياسـي المعاصـر للقيـادات السياسـية فـي الـدول ذات الثقـل فـي موازيـن القـوى العالميـة. ويتجلـى دور الاسـتراتيجيين فـي

تفكيك تلك الاستراتيجيات، وبسطها على طاولة النظريات، من أجل فهم مسار الدول والعالم من حولها، وتقاطع كل هذا مع قيم دولتنا ومصالحها.

لكن حق لسائل أن يسأل: لماذا تنشر الدول استراتيجياتها للأمن القومي؟ ما الذي تطمح له من خلال نشرها لمثل هذه الوثائق؟

والجواب، أن الدول تريد مخاطبة مستويات مختلفة من الفاعلين، مع إيصال عدة رسائل

لكل مستوى. وهذه المستويات هي:

- المجتمع المحلي: لتأسيس ثقافة استراتيجية متجانسة، تستطيع

أن تستشعر أهمية الأمن القومي (الوطني)، وتتضامن مع آليات تحقيق أهدافه.

- الحلفاء والأصدقاء: بث رسائل طمأنة وتوجيه ضمني للعمل المشترك.
- المنافسون: للتأكيد على التمسك بالقيم والدفع باتجاه تحقيق المصالح الوطنية.
- الأعداء: تحذير وردع متقدم.
- المجتمع الدولي: شفافية وبيان لقيم الدولة، ورؤيتها للعالم بشكل واسع.

ولا يعني هذا أن الاستراتيجيين سيكتفون بقراءة هذه الوثائق، ويسلمون مطلقاً بما جاء فيها، فالتحليل الاستراتيجي يذهب لأبعد مما هو مكتوب ومنشور، ليتناول أبعاداً أخرى تتعلق بالتاريخ والثقافة والحضارة وعناصر القوة الوطنية وليس فقط أدواتها.

استراتيجية الأمن القومي الألمانية

استراتيجية الأمن القومي الألمانية

لضبط سياستها الخارجية والأمنية لم تجد الحكومة الألمانية أمامها بقيادة مستشارها أولاف شولتز إلا ضرورة إعداد استراتيجية للأمن القومي لألمانيا، والتي لم تكن من أولويات الحكومات السابقة، ويعود ذلك التغاضي إلى حالة الاطمئنان الجيوسياسي النسبية التي عمت بعد توحيد الألمانيتين وسقوط الإتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية المحيطة بها، عزز من هذا الاطمئنان تواجد (٥٠ ألف) جندي أمريكي في (٢١) قاعدة عسكرية في ألمانيا، كما أسهم تفعيل دور الاتحاد الأوروبي في تجاوز الماضي المثقل وتبديد شبح الحروب، ودفع حركة الاقتصاد الكبيرة بين الدول كافة.

وفي (١٤ يونيو ٢٠٢٣م) ومن خلال مؤتمر صحفي أعلن المستشار الألماني من برلين عن صدور أول استراتيجية للأمن القومي الألماني مستندة على ثلاثة مبادئ وهي: الدفاع النشط، المرونة، الاستدامة. شارك المستشار في مؤتمره الصحفي وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والمالية. إنّ أهمية هذه الاستراتيجية لا تنحصر في أوليتها لألمانيا، وإنما في السياق الدولي لصدورها، وما حوته من نقاط تستحق التوقف عندها.

وبعد شهر من ذلك وفي (١٣ يوليو ٢٠٢٣م) أعلنت ألمانيا عما أسمته استراتيجية خاصة للتعامل مع الصين حيث كتب المستشار الألماني أولاف شولتز في تغريدة له: «هدفنا ليس

القطيعة مع (الصين) لكننا نريد خفض الاعتماد الاقتصادي في المستقبل».

لا تنشد هذه الورقة تحليل ما دار في المؤتمر وتفصيل كافة ما جاء في الاستراتيجيتين بقدر ما تحاول أن تركز على عجلة التحرك لهما، والتي تتمثل في: القيم، والمصالح، والثقافة الاستراتيجية. بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض الإشارات التي ظهرت خلال المؤتمر وفي الوثيقتين.

ستبحث هذه الورقة في أربع مسارات: مسار تمهيدي، مسار وثيقة الأمن القومي، ثم مسار المؤتمر، وأخيراً مسار الاستراتيجية الخاصة للتعامل مع الصين.

المسار التمهيدي

بعد بداية الحرب الروسية الأوكرانية بثلاثة أيام، ألقى المستشار الألماني خطاباً في غاية الأهمية في البرلمان الألماني (البوندستاغ) عُرف بـ (نقطة التحول) أو بالألمانية (Zeitenwende) وهي تعني بالضبط: تغير زمني كبير والانتقال من عصر سابق إلى عصر آخر! تضمّن التحول دعم الجيش الألماني ليكون قادراً على حماية ألمانيا وأوروبا، مما أشعل التوجس عند الخارجية الروسية حيث أشارت إلى أن «خطة ألمانيا لتعزيز جيشها تعد معاودة تسلح الحقبة النازية». فما العصر السابق الذي أراد شولتز التحول عنه؟ وإلى أين يريد أن يصل بألمانيا؟

عند استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ثم تقسيمها إلى دولتين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية بدأت فعلياً الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت مدينة برلين نفسها مقسومة بين الطرفين، واتضح للجميع أن ألمانيا ستكون أرض المعركة الأولى في حال اندلاع حرب. فجاءت الحاجة لتأسيس حلف غربي بقيادة أمريكية مستعد للمواجهة مع المعسكر الشيوعي إذا دعت الضرورة، ليولد حلف الناتو للمعسكر الغربي في عام (١٩٤٩م)، والذي أوضح مهمته ما قاله أمينه العام الأول، البريطاني اللورد هاستنج أسماي (١٨٨٧ – ١٩٥٦): «لإبقاء الاتحاد السوفيتي في الخارج، والأمريكان في الداخل، والألمان في الأسفل». ومن هنا وعلى مضض من حلفاء أمريكا في الحرب العالمية الثانية فرنسا وبريطانيا، رأت الولايات المتحدة أهمية إعادة تسليح الجيش الألماني الغربي تحت الرقابة الأمريكية وذلك في عام (١٩٥٥م)، فوصل تعداد الجيش إلى ما يربو على (٥٠٠ ألف) مقاتل.

وحينما انهار جدار برلين معلناً انتصاراً أيدولوجياً للغرب وتوحدت ألمانيا بشطريها، سارع الاتحاد السوفيتي مع موافقة قوية من بريطانيا وفرنسا لتوقيع اتفاقية (٢ + ٤) المؤسِّسة للوحدة الألمانية وتحت إشراف الولايات المتحدة مع الدول الثلاث. ومن أهم بنود الاتفاقية تقليص عدد الجيش الألماني كاملاً بحيث لا يتجاوز تعداده (٢٨٥ ألف) فرد.

إن التخوف من ألمانيا موحدة قوية لا يزال قابعاً في داخل الوعي السياسي في الشرق والغرب، فبقيت ألمانيا محكومة بهذه الاتفاقية لتعلن اليوم استراتيجيتها الأولى للأمن القومي عن أول القفزات على العصر السابق بزيادة العدد والعتاد للجيش الألماني والذي جاءت الوثيقة على ذكره (٣٠) مرة! مصرحة بـ «تقوية الجيش الألماني باعتباره حجر الزاوية في الدفاع التقليدي في أوروبا وسنوسع من وجودنا العسكري في أراضي الحلفاء».

مسار وثيقة الأمن القومي

عُنونت استراتيجية الأمن القومي الألمانية بـ «الأمن المتكامل» وجاءت تقريباً في (٦٩) صفحة تطرح غالباً ما تطرحه كثير من الوثائق المماثلة من رؤية وقيم وتحديات، واسُتفتحت بكلمة للمستشار الألماني هي أقصر بثلاث مرات من الكلمة الثانية التي كانت من نصيب وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك، في إشارة واضحة للوزارة المهيمنة على صياغة هذه الاستراتيجية، وهو ما أكد عليه المستشار الألماني نفسه في مؤتمره حينما قال إن: «وزيرة الخارجية وفريقها قد أنجزا نصيب الأسد من العمل على إعداد الوثيقة»، في ظل عدم وجود مجلس أمن قومي ألماني توكل له هذه المهمة !و يمكن تفصيل الوثيقة فيما يلي:

ألمانيا في أوروبا والعالم

تضمن الملخص التنفيذي للوثيقة (٨) صفحات تطرق فيه الملخص للعلاقات الثنائية الوطيدة مع الولايات المتحدة

الأمريكية وفرنسا، مروراً بالوعي بالتاريخ الألماني (وهنا المقصود تبعات الحرب العالمية الثانية)، وحق إسرائيل في الوجود، والحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك أزمة المناخ.

ثم تبدأ الوثيقة بعنوان «هويتنا الأمنية» ليُقدم له بإقرار ألماني حكومي - في أهم الوثائق الوطنية - بالذنب الألماني التاريخي في إشعال الحرب العالمية الثانية وارتكابها للمحرقة ضد اليهود. هذا الإقرار جاء حتى قبل تحديد القيم والمصالح التي هي أساس كل استراتيجية، اللذان جاءا ذكرهما بعد ذلك، مما يشير إلى قوة تأثير هذا الإقرار على السياسة الألمانية حتى الآن على الأقل، ولأجل ذلك يجب أن نقف قليلاً عند هذا الإقرار.

عقدة الذنب الألمانية

عقدة الذنب الألمانية (Schuldkult)

يُلاحظ في الإقرار الألماني بالذنب استعمال الوثيقة لكلمة (Shoah) للتعبير عن محرقة الهولوكوست بدلاً عن الكلمة الدارجة (The Holocaust)، ولهذا دلالة خاصة؛ إذ إن الكلمة من اللغة العبرية وتُشير على وجه التحديد إلى «مجزرة قتل ما يقرب من ستة ملايين يهودي في أوروبا على يد ألمانيا النازية والمتعاونين معها»، ثم تربط الوثيقة هذا الإقرار بالذنب بالتزام ألماني مستديم بحق إسرائيل في الوجود وتعزيز المصالحة مع دول الجوار لألمانيا.

استطاعت أعمال كثير من المفكرين تكريس عقدة الذنب الألماني عند الأوربيين والأمريكان تحديداً بل تسللت إلى وجدان الشعب الألماني لتشعره بالخزي المتوارث من هذه الحرب وتداعياتها، ولعل أول من كتب عن ذلك هو عالم النفس السويسري الشهير كارل يونغ (١٨٧٥ – ١٩٦١) بعد هزيمة ألمانيا النازية عما سماه بالذنب الجمعي للألمان! قائلاً إن: «جرائم النازية وقعت على أراض ألمانية ومن مواطنين ألمان ولذلك على جميع الألمان الاعتراف بهذا الذنب» حتى يمكنهم التكفير عنه، وأضاف الفيلسوف الألماني - السويسري كارل ياسبرز (١٨٨٣ – ١٩٦٩) تفصيلاً أكثر بطرحه لنظريته عن مفهوم الذنب فقسّمه إلى أربعة أنواع:

- الذنب الإجرامي: عندما ينتهك شخص القوانين.
- الذنب السياسي: مسؤولية المواطنين عن أفعال حكوماتهم.
- الذنب الأخلاقي: شعور داخلي منبعه الضمير تجاه فعل شخصي.
- الذنب الميتافيزيقي: وهو تضامن بين البشر يجعل كل شخص مسؤولاً عن كل ظلم في العالم لم يفعل ما هو ممكن لمنعه.

بناء على هذا يكون الذنب الألماني مركباً من الذنب الإجرامي، والسياسي، والميتافيزيقي مجتمعة! من هنا نستطيع أن نستشعر سبب الإقرار بالذنب والتكفير عنه بالتزام المصالحة مع دول الجوار والتأكيد على حق إسرائيل في الوجود. فعلى مدار أكثر من (٧) عقود تلقفت وسائل إعلام الدول المنتصرة حينها هذه التفسيرات للذنب الجمعي، واستغلت كل منبر للتأكيد عليها حتى استقرت هذه العقدة عند كثير من الألمان تجاه جيرانه على وجه العموم، واليهود على وجه الخصوص (دون التطرق إلى ضحايا الحرب من الأقليات والإثنيات الأخرى)، بل ذهب مفكرون ألمان معاصرون من أمثال بيرنارد شلينك الذي ولد في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مدى آخر متطرف في كتابه (الذنب تجاه الماضي) فيحمّل الأطفال الألمان ذنب آبائهم الذين لم يتبرؤوا من النازية وجرائمها!

واشتهرت كذلك الألمانية (آنا روزمس) المولودة في باساو بألمانيا عام (١٩٦٠م)، بأبحاثها وكتبها عن دور الألمان المتضامن مع الانتهاكات والظلم اللذين وقعا على اليهود في عهد الرايخ الثالث، بل حُول أحد كتبها إلى فيلم سينمائي لاقى رواجاً كبيراً! لقد نجحت الضغوط الدولية من الإعلام والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المؤثرة في المسرح الدولي في غرس الشعور بالذنب الجمعي عند الألمان، وتوارثه عبر أجيال ما بعد الحرب. وعلى الرغم من محاولة القوميين الألمان ممثلين بحزب (البديل الألماني) تصحيح هذا الوضع القائم، إلا أنهم وحتى الآن لا يشكلون علامة فارقة في الساحة السياسية الألمانية، إذ لازال صوت ممثليهم في البرلمان الألماني غير مؤثر مع رقابة حكومية على نشاطات الحزب وتحركاته، ومن المحتمل أن تكون الحرب الروسية الأوكرانية في أوروبا الفرصة الذهبية للأحزاب القومية الألمانية لتبني خطاب يدعو للانعتاق من قيد عقدة الذنب الألمانية كونها حرباً ليس للألمان علاقة مباشرة فيها مما سيزيد من شعبيتها بين الناخبين الشباب خصوصاً.

القيم والمصالح

القيم والمصالح

جاءت الوثيقة على ذكر ثلاث قيم تتبناها ألمانيا وهي كما يلي:

- الديموقراطية.
- سيادة القانون.
- حقوق الإنسان (وفصلت هنا لتشمل: كرامة الإنسان، وحرية الرأي والدين وغيرها).

واُستمدت هذه القيم من الدستور الألماني (القانون الأساسي) الصادر في (١٩٤٩م)، لتأتي بعدها (٩) مصالح تعمل على الحفاظ على تلك القيم، مع إضافات تستلزم الملاحظة وهي:

١. حماية الشعب، وسيادة الوطن، والاتحاد الأوربي، والحلفاء.

٢. حماية نظامنا الديموقراطي الحر.

٣. تعزيز قدرات الاتحاد الأوربي وتماسكه، وتقوية الصداقة مع فرنسا. (ذكر فرنسا هنا تحديداً في وثيقة الأمن القومي لبث الطمأنينة لدى الفرنسيين).

٤. توطيد التحالف الأطلسي على أساس الثقة المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٥. تعزيز الرخاء لبلدنا من خلال حماية اقتصاد السوق الاجتماعي (وهو نظام اقتصادي رأسمالي يجمع ما بين حرية السوق، ومبدأ التكافؤ الاجتماعي، أي أنه يتبنى

اقتصاد السوق لكنه يرفض الشكل الرأسمالي المطلق كما يرفض أيضاً النظام الاشتراكي)[١].

٦. دعم النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

٧. تعزيز السلام ومناصرة الديموقراطية.

٨. دعم الحماية المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الأزمات المناخية وتقليل آثارها.

٩. الحفاظ على نظام اقتصادي ومالي دولي مفتوح.

١ . هارفارد بيزنس ريفيو

الثقافة الإستراتيجية

الثقافة الإستراتيجية

تعد الثقافة الإستراتيجية أرضية مهمة للأمن القومي (الوطني)، وهي كما عرّفها (توماس مانكن) أستاذ الدراسات الاستراتيجية بجامعة جونز هوبكنز: «مجموعة المعتقدات والافتراضات وأنماط السلوك المشتركة المستمدة من التجارب المشتركة والسرديات المقبولة (الشفوية والمكتوبة على حد سواء)، والتي تشكل الهوية الجمعية، والتي تحدد الغايات والوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف». وقد وردت الثقافة الاستراتيجية مرتين في الوثيقة، إذ جاءت الأولى تحت ركيزة (الأمن المتكامل) ونصت على الحاجة إلى تطوير ثقافة استراتيجية شاملة، تؤكد على أهمية الأمن للجميع وضرورة تحملهم مسؤولية ذلك. والمرة الثانية وهي الأهم ووردت تحت ركيزة (بناء أمن متكامل معاً)، حيث نصت بوضوح على تطوير الثقافة الاستراتيجية في ألمانيا وأن تكون نقطة البداية للنقاش المجتمعي.

هذه الثقافة الاستراتيجية بدأت عملها من الوثيقة ذاتها إذ نصت على نقاط لتسجلها في الوعي الألماني وكانت كالتالي:

١. تأكيد ألماني على أن العالم في القرن الحادي والعشرين هو عالم متعدد الأقطاب.

٢. أن روسيا هي أكبر مهدد للسلام في أوروبا والأطلسي، فجاءت روسيا مذكورة بالوثيقة (١٩) مرة، كان نصيب

افتتاحيات المستشار الألماني ووزيرة خارجيته منها (٦) مرات.

٣. حددت الوثيقة الصين بشريك، ومنافس، وخصم منهجي في ثلاثية غريبة، والخصم المنهجي هنا تعبير درج استخدامه في الأوساط السياسية الغربية لوصف الصعود الصيني ومدى تأثيره. ذُكرت الصين في الوثيقة (٦) مرات.

٤. عدد (٥) مرات لفرنسا؛ تم تثمين الصداقة والعلاقة الألمانية الفرنسية واعتبارها مهمة لأوروبا.

٥. تبقى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيوية للألمان مع امتنانهم للأمن الذي ضمنته لهم الولايات المتحدة، ذُكرت (٣) مرات.

٦. تُطالب ألمانيا بإصلاح سياسات الأمم المتحدة وأن تكون عضواً دائماً في مجلس الأمن.

٧. وكذلك جاء السعي الألماني لتكون عضواً غير دائم في مجلس الأمن في عام (٢٠٢٧-٢٠٢٨).

تستهدف هذه الثقافة الاستراتيجية إحداث التغيير في الداخل الألماني أولاً ومنه جذب الشباب الألماني للانضمام للقوات المسلحة؛ مما يستلزم تغييراً في بنية القوات المسلحة الحالية من ناحية المسؤولين الحاليين، أو المنظومات القتالية التي تتطلب تحديثاً يتواءم مع أهداف الاستراتيجية.

مسار المؤتمر الصحفي

حمل المؤتمر الصحفي إشارات من الملحّ الوقوف عندها وهي كالتالي:

١. الخلاف لازال قائماً بين المستشارية الألمانية ووزارة الخارجية حيال ارتباط مجلس الأمن القومي الألماني في حال تشكيله نتيجة لاختلاف الأحزاب في الائتلاف الحكومي، مما تسبب بتأجيل البت فيه ربما لحكومات قادمة.

٢. ذكر أن ألمانيا ستقدم استراتيجيتها الخاصة تجاه الصين (صدرت في يوليو ٢٠٢٣م).

٣. كرر المستشار الألماني عبارة أن العالم أصبح متعدد الأقطاب.

٤. لم يذكر أي نطاق زمني لمراجعة استراتيجية الأمن القومي.

مسار الاستراتيجية الخاصة للتعامل مع الصين

مسار الاستراتيجية الخاصة للتعامل مع الصين

احتلت صورة لعبة (الغو) الصينية التي يزيد عمرها عن (٢٠٠٠) سنة غلاف استراتيجية ألمانيا للتعامل مع الصين، وهي لعبة استراتيجية كالشطرنج تتطلب مهارة وصبراً لتحقيق الفوز، أُتبعت بتعليق دوّن أسفل الصورة يشرح الألمان هذه اللعبة باختصار مفاده أن اللاعب فيها يسعى للاستفادة من تقدمه على الرقعة مع حفاظه على مكتسباته!

في النهج الأكاديمي هذه الوثيقة التي جاءت في (٦١) صفحة هي أشبه ما تكون بصناعة سياسة تجاه الصين أكثر من كونها استراتيجية خاصة للتعامل مع دولة ما، وهذا النوع من الوثائق بالغالب يحتفظ بسرية عالية كونه يحدد وسائل وطرقاً للتعامل مع سلوك الدولة المعنية بالوثيقة. فلماذا تعلن ألمانيا عن هذه الوثيقة؟ وهل فيها ما يزيد تفصيلاً عن أطر استراتيجيتها للأمن القومي؟

وصفت استراتيجية ألمانيا للأمن القومي الصين بأنها منافس وخصم منهجي، ومن ثم تريد ألمانيا من خلال هذه الوثيقة الخاصة بالصين إضافة توضيح أكثر عن هذه المنافس وخصوصاً أن الصين تُعد كما جاء في الوثيقة «أكبر شريك تجاري لألمانيا». فبالرغم من أن ألمانيا ترى في النهج الصيني تقاطعاً مع القيم والمصالح الألمانية والأوربية وزعزعة للنظام الدولي من خلال تحركات الصين الآسيوية وأنشطتها التجسسية؛ غير

أنها لا تريد القطيعة مع الصين ولكن تبتغي تخفيض المخاطر للحد الممكن قبوله، فتؤكد الوثيقة مثلاً على مبدأ الصين الواحدة وفي نفس الوقت أشارت إلى استمرار التعامل مع تايوان في قضايا محددة.

لم تكن هناك إضافات استراتيجية تستحق إصدار وثيقة خاصة بها، ولعل مراد الألمان منها هو كما قالت وزيرة الخارجية (أنالينا بيربوك) انتهاج سياسة «واقعية لكن ليس ساذجة» في تحول كبير أيضاً عن مثالية الفكر السياسي الألماني والقرب أكثر من المدرسة الواقعية.

الدروس المستفادة

الدروس المستفادة

بالرغم من حداثة الاستراتيجية الألمانية إلا أنه من الممكن استخلاص عدة دروس قد تسهم في تطوير استراتيجية الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية، فكلا الدولتين أصدرا استراتيجيتهما الأولى. وتتمثل هذه الدروس بالتالي:

- استغرق العمل على إعداد الإستراتيجية الألمانية سنة ونصفاً وهو وقت مقبول نسبياً كونها الاستراتيجية الأولى، فأن تأتي استراتيجية توجه العمل الوطني ثم يتم تطويرها وإصدارها كل سنة أفضل من التأخر في إصدارها.
- عدد صفحات الاستراتيجية الألمانية كان كبيراً مقارنة باستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية وهي المعيار الأول لهذه الوثائق، فعلى سبيل المثال لم تتجاوز استراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عام (٢٠٠٢م) عدد (٣١) صفحة رغم أنها صدرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
- لا تخلو أي استراتيجية من بعض القصور عند صياغتها ولكن هناك أخطاء لا ينبغي أن يقع فيها معدو الاستراتيجيات ومن أبرزها ما وقع فيه الألمان وأصبح موضع انتقاد من بعض مراكز الأبحاث، وذلك في سياق حديثهم عن تنفيذ استراتيجية الأمن القومي وكرروها في استراتيجية التعامل مع الصين حيث نصوا على: «سنقوم بتضمين المشاريع الموضحة في هذه الاستراتيجية في الميزانيات الوزارية ذات الصلة ضمن الميزانية

الفيدرالية عن طريق تحديد الأولويات، في حالة عدم تخصيص الأموال لها بالفعل. وبالنظر إلى المطالب الكبيرة على مواردنا المالية العامة في الوقت الحالي، سنسعى جاهدين لتنفيذ هذه الاستراتيجية دون أي إضافات على الميزانية الفيدرالية الإجمالية.» فلا ينبغي أن تحتوي الوثيقة على لغة ضعف أو تردد وتمنٍّ.

- تضع الاستراتيجيات أمن مواطنيها في غايتها الوطنية.
- تنص الاستراتيجية الألمانية على حماية نظامها الديموقراطي،

ومناصرة ما أسمته الحركات الديموقراطية، وهذا كثير في استراتيجيات الأمن القومي للدول الغربية، من هنا فإن استراتيجية الأمن الوطني للمملكة يجب أن تتضمن قيمها الحفاظ على نظام الحكم الملكي المطلق فيها، وتعزيز مفهوم البيعة لولي الأمر بهدف ترسيخ هذا الأمر داخلياً، واعتباره قيمة وطنية لا تقبل المساس، وبثه في رسالة واضحة للمجتمع الدولي كنظام مرتضى في المملكة العربية السعودية.

- مع تكرار تأكيد الألمان على تمسكهم بالمُثل الليبرالية، يبدو

أن الواقعية السياسية الدفاعية هي بوصلة العمل السياسي الجديدة.

الخاتمة

الخاتمة

وضعت استراتيجية الأمن القومي الألمانية نهاية للنهج الألماني السابق المسمى بالانفتاح على الشرق (أوست بولتيك) والذي كان يخدم في مرحلة سابقة لتطبيع العلاقات بين الألمانيتين حينها والاتحاد السوفييتي فتطور ليصبح نهجاً للتقارب مع موسكو في زمن ما بعد الحرب الباردة، واستبدلته بالنهج المفصلي (نقطة التحول) المتمثل بما حوته الوثيقة من إرادة لتطوير قدرات الجيش لتعزيز الأمن القومي الألماني والأوربي في وضع جديد لألمانيا كحامية لأوروبا. وحتى مع الإقرار بالذنب الألماني تجاه اليهود والجيران الأوربيين تبقى إعادة القوة الألمانية بعبعاً يهدد العلاقات بين الألمان والأوربيين. ولقد كان للفيلسوف الألماني – الأمريكي إريك فروم (١٩٠٠ – ١٩٨٠) رأي متخوف من قوة ألمانيا، إذ يرى أن أساس التعايش القديم لأكثر من مئة سنة بين الألمان واليهود مرتبط بحالة الضعف للفريقين، كتب فروم في كتابه (كينونة الإنسان): «أعتقد أن افتقاد القوة هو أساس الرابط العميق بين الفكر الألماني واليهودي، وأضاف بتصرف: «وعندما أرادوا الألمان السلطة والقوة كما عند ألمانيا النازية من أجل البقاء الوطني تهشمت العلاقة بينهما»، فتحييد القوة الألمانية وإبقاؤها تحت الرماد هو أحد أسس السلام القائم في أوروبا.

لا يمكن أيضاً التغافل عن تكرار مصطلح «العالم المتعدد

الأقطاب» وهو تعبير غير مألوف أن يصدر من الأوساط الغربية كونه يقابل دوماً في السياق السياسي الهيمنة الأمريكية! فهل نحن على مشارف تغير في بنية النظام الدولي؟ وهل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن النظام الأحادي؟

كما أشارت الوثيقة بشكل صريح في ملخصها التنفيذي إلى أن ألمانيا هي أكثر بلد في أوروبا من حيث عدد السكان، وأكبر اقتصاد فيها، مما يؤهلها لتحمل مسؤوليات أكبر في أوروبا والعالم.

يبقى أن نقول: إن لكل دولة قيمها التي تبشر بها، ومصالحها التي تريد تحقيقها، وثقافتها الاستراتيجية التي تربط المجتمع ومؤسساته مع غايات الدولة وغرضها، ولا يمكن الجزم بمدى تميز استراتيجية عن أخرى أو كمال قدرتها على تحقيق الغايات التي صيغت من أجلها، وإنما نستطيع من خلال تحليل الاستراتيجيات القرب أكثر من عالم سريع التقلب، كثير التعقيد، لنستشرف المستقبل بما يكفل بحول الله وقوته حماية وطننا وشعبنا في ظل قيادتنا الرشيدة حفظها الله ورعاها.